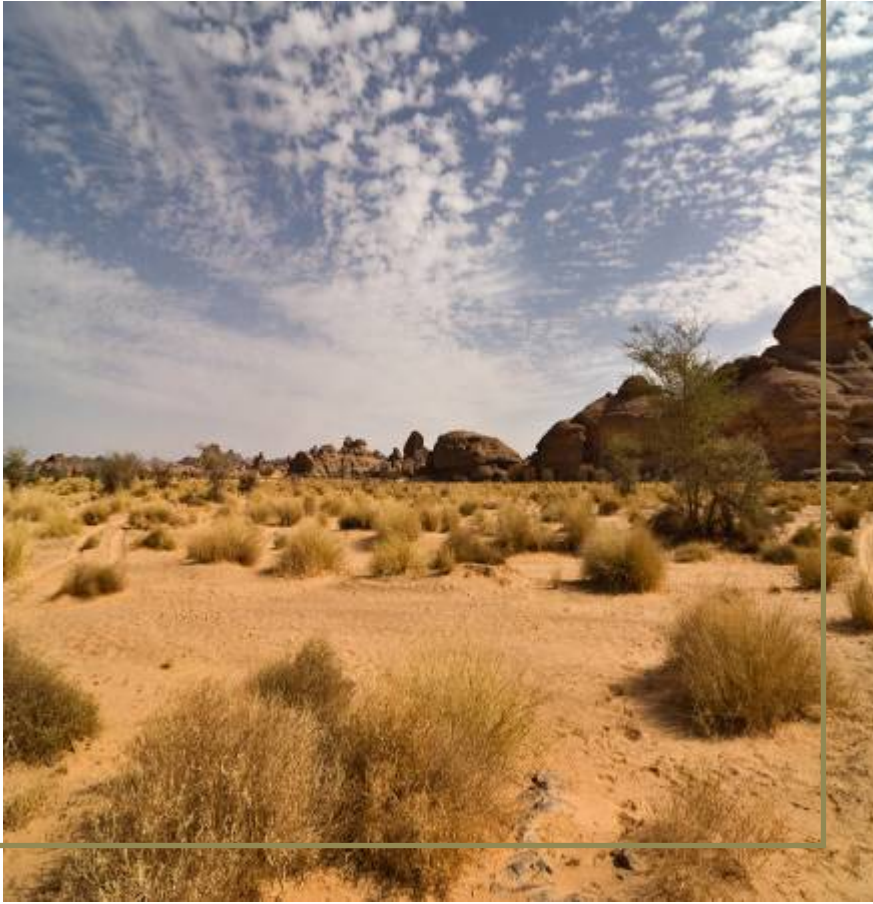




مشروع ممول من طرف الإدارة العامة للتجارة
للمفوضية الأوروبية

تقييم أثر الاستدامة التجارية لاتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا



التقرير النهائي
أكتوبر 2009



مشروع ممول من طرف الإدارة العامة
للتجارة للمفوضية الأوروبية

تقييم أثر الاستدامة التجارية لاتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

التقرير النهائي

أكتوبر 2009

تنفيذ

DEVELOPMENT
Solutions



MEC
MEC INTERNATIONAL LIMITED



MANCHESTER
1824

مقدمة

إن تقييم أثر الاستدامة للتعاون الليبي الأوربي قد أعده مجموعة بحثية مستقلة قادتها ديفلوبمنت سلوشنز وجامعة مانستر وإم إي سي الدولية لصالح الإدارة العامة للتجارة التابعة للمفوضية الأوروبية بغرض تقديم تقييم مستقل للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يحتمل أن تنشأ عن اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيه وبين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية العظمى وذلك عن طريق استخدام أدوات التقييم الكمية والكيفية الحديثة.

يقدم هذا التقرير النهائي النتائج النهائية للأبحاث والاستشارات التي تمت حول هذا المشروع، وقد تم إعداد هذا التقرير من خلال المدخلات التي تم الحصول عليها من الجمعية المدنية في طرابلس بليبيا في 18 مايو 2009، ومن خلال اجتماعين للجمعية المدنية في بروكسل في 29 يناير وفي 16 يوليو 2009، وبالإضافة إلى ذلك استمرت الاتصالات مع أصحاب المصالح أثناء إعداد تقرير أثر الاستدامة.

تضمنت أولى مراحل المشروع إعداد تقرير أولي (موجود على الموقع الإلكتروني للمشروع)، وهذا التقرير الأولي يرسم الخطوط العريضة للكيفية التي سينفذ على أساسها البحث والاستشارات الخاصة بتقييم أثر الاستدامة التجارية، وقد تم الانتهاء من التقرير الأولي في مارس 2009، وتمثل مسودة التقرير الفني المرحلي نقطة وسطى في بحث الآثار النوعية الخاص بالمشروع وذلك للقيام بالمزيد من الاستشارات المدنية والاجتماعية في كل من الاتحاد الأوربي وليبيا، وقد استعرض هذا التقرير السمات والاتجاهات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية الحالية، وقدم النتائج المرحلية للآثار المحتملة لاتفاقية التجارة المقترحة، وهذه النتائج هي الأساس الذي بنيت عليه التوصيات السياسية المتضمنة في هذه الوثيقة.

تقوم هذه الدراسة بتقييم الأبعاد الثلاثة للتجارة المستدامة وفقاً لتسعة مؤشرات أساسية للاستدامة: الدخل الحقيقي، والمكونات الثابتة لرأس المال، والعمالة، والتنوع الحيوي، والخصائص البيئية، الموارد الطبيعية المخترنة، والفقر، والعدالة والصحة والتعليم.

يتم تقييم آثار الاستدامة عبر عدد من القطاعات الرئيسية تتضمن الاستثمار في قطاع الطاقة؛ والقدرة على الوصول إلى منتجات الأسواق الزراعية والمنتجات الزراعية المجهزة والمنتجات الصناعية ومنتجات مصائد الأسماك؛ وأيضاً القدرة على الوصول إلى أسواق الخدمات مع التركيز على الخدمات المالية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الإنشاء والتوزيع، بالإضافة إلى القدرة على الوصول إلى أسواق السلع والخدمات، ويغطي هذا التحليل التدابير التي تهدف إلى تحقيق تكامل أكبر فيما يتعلق بالاستثمار الكلي والمشتريات العامة والتنافس وحقوق الملكية الفكرية وتسهيل التجارة.

إن التجارة بين ليبيا والاتحاد الأوربي تشكل نسبة كبيرة من التجارة الخارجية الليبية أكبر مما تمثله من التجارة الخارجية الأوربية؛ وبالتالي فإن الآثار المتوقعة الناتجة عن تحرير التجارة أكبر في ليبيا منها عن الاتحاد الأوربي، ويركز التقرير على الوضع الحالي والاتجاهات العامة في ليبيا، وبعد ذلك يُعَمِّم الآثار المحتملة لاتفاقية التجارة المقترحة في كل من ليبيا والاتحاد الأوربي، وتماشياً مع الكتيب يقدم هذا التقرير عدداً من التوصيات السياسية التي تهدف إلى إرشاد واضعي السياسة التجارية بالاتحاد الأوربي إلى كيفية تعزيز الآثار الإيجابية وتخفيف وتقليل الآثار السلبية المحددة في مسودة التقرير الفني المرحلي (مارس 2009).

للحصول على معلومات إضافية حول المشروع مثل الاستشارات التي تمت يرجى زيارة:

www.eulibya-sia.org

أهم الملامح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لليبيا

تصنف ليبيا وفق البنك الدولي على أنها دولة نامية ذات دخل أكبر من المتوسط، يهيمن على اقتصادها صناعات النفط والغاز، ويعد نصيب الفرد من الدخل القومي هو الأعلى بين الدول النامية في منطقة البحر المتوسط.

ويسيطر على صادراتها النفط والغاز والسلع البترولية؛ أما صادراتها فتتضم مجموعة واسعة من المنتجات الصناعية والزراعية.

جدول رقم 1: الصادرات والواردات للسلع والخدمات (ملايين الدولارات الأمريكية)

2007	2006	2005	2004	
44,523	39,187	31,358	20,410	صادرات
17,401	13,062	11,183	8,768	واردات
43,395	38,207	30,458	19,533	صادرات قطاع الصناعات الهيدروكربونية
1,128	980	900	877	صادرات أخرى
1,334	967	534	437	إيرادات الخدمات
3,251	2,862	2,350	1,914	مدفوعات الخدمات

المصدر: صندوق النقد الدولي (2008 أ)

في إطار استعدادها لعضوية منظمة التجارة العالمية أدخلت ليبيا العديد من الإصلاحات في سياستها التجارية في السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم من وجود تحركات بها نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً مازال لدى ليبيا عدداً من القيود التجارية.

بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن ليبيا بدأت الحكومة الليبية برنامجاً كبيراً للاستثمار في البنية التحتية، ففي الوقت الحاضر يبلغ عمر أغلب عناصر البنية التحتية الليبية من 20 إلى 30 عاماً.

يتوقع حدوث زيادة كبيرة في الدخل القومي الليبي بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ارتفع كثيراً بعد عام 2004 (جدول 2).

جدول رقم 2: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بملايين الدولارات

2007	2006	2005	
2541	2013	1038	الداخلية
-479	-534	128	الخارجية

المصدر: لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - تقرير الاستثمار العالمي 2008

تقع ليبيا في المركز الثالث والسبعين من أصل 124 دولة في مؤشر التنافس الاقتصادي للمنتدى الاقتصادي العالمي، ومن أهم المسائل المتعلقة بتكاليف إقامة الأعمال التجارية داخل ليبيا (وأيضاً بالنسبة لمزودي الخدمات الأجانب) عدم القدرة على الوصول إلى البنية التحتية وعدم كفايتها، وعدم القدرة على الوصول إلى التمويل (بما في ذلك القيود على صرف العملات الأجنبية)، ونظام بيروقراطي فاسد وغير كفء، وعدم وضوح السياسات والقوانين، ونظم تعليم قوة العمل والقوانين المنظمة لسوق العمل.

وقد ظهرت أهم الإصلاحات في مجال الخدمات خلال العقد الماضي في القطاع المالي والبنوك، وتهدف هذه الإصلاحات إلى وضع إطار قانوني جديد للنظام المصرفي.

جذب قطاع السياحة استثمارات كبيرة من الشركات الأوروبية فهو قطاع مفضل من قبل المستثمرين الأجانب، فقطاع السياحة الليبي في نمو سريع عن طريق إقامة الفنادق والمنتجعات وتحسين شبكة المواصلات.

تطور قطاع الاتصالات بشكل كبير منذ عام 1990، وهناك خطط أخرى لتوسيعه، ولا يوجد أي اتجاه نحو الخصخصة في الوقت الحالي ولكن دور المستثمرين الأجانب في ازدياد.¹

¹لافارج (2008)

أدت المفاوضات حول عودة شركات البترول الأمريكية إلى إدخال سياسة **الخصخصة**، فقد وصل عدد المؤسسات التي تمت خصصتها إلى 67 مؤسسة بحلول أغسطس 2006 وصلت قيمتها الكلية إلى 696 مليون دينار ليبي (حوالي 500 مليون دولار أمريكي).²

لا توجد قوانين ليبية مفصلة تنظم **حقوق الملكية الفكرية**، ولكن من ناحية أخرى فإن السلطات الليبية حالياً تقوم بتحديث تلك القوانين كما يظهر من توقيعها لمعاهدة براءات الاختراع الدولية في عام 2005.

تعد ليبيا في أعلى **مؤشر التنمية البشرية** لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية بالنسبة للدول النامية في حوض البحر الأبيض المتوسط (جدول 3).

جدول رقم 3: مؤشرات التنمية البشرية

مرتبة	مؤشر	مؤشر	مؤشر	نصيب الفرد من	معدل	معدل	متوسط العمر	مرتبة مؤشر التنمية	مؤشر التنمية	
(مرتبة مؤشر التنمية)					(%)		(سنوات)			
4	0.774	0.875	0.806	10,335	94.1	84.2	73.4	56	0.818	ليبيا
-18	0.740	0.812	0.773	8,407	68.7	87.4	71.4	84	0.775	تركيا
11	0.670	0.868	0.782	5,530	78.1	91.1	71.9	86	0.773	الأردن
8	0.671	0.871	0.775	5,584	84.6	..	71.5	88	0.772	لبنان
-23	0.739	0.750	0.808	8,371	76.3	74.3	73.5	91	0.766	تونس
-22	0.711	0.711	0.778	7,062	73.7	69.9	71.7	104	0.733	الجزائر
33	0.505	0.891	0.799	..	82.4	92.4	72.9	106	0.731	فلسطين
7	0.607	0.755	0.811	3,808	64.8	80.8	73.6	108	0.724	سوريا
-1	0.629	0.732	0.761	4,337	76.9	71.4	70.7	112	0.708	مصر
-18	0.637	0.544	0.757	4,555	58.5	52.3	70.4	126	0.646	المغرب

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2007\8 جدول رقم واحد

لا تقوم ليبيا بنشر أي معلومات رسمية عن مستويات الفقر أو البطالة، ومن خلال المعلومات المتاحة فمن المحتمل أن تصل نسبة البطالة إلى حوالي 14% وهي نسبة أقل بكثير من مثيلاتها في المنطقة.³

كما تقع ليبيا من ضمن أعلى الدول النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مؤشر متوسط العمر المتوقع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية.⁴

قامت ليبيا بإدخال العديد من التحسينات في قطاع التعليم خلال العقد الماضي،⁵ فالأداء الليبي في هذا القطاع يفوق أداء كل الدول النامية الأخرى في المنطقة بشكل كبير، فالتعليم إجباري حتى سن الخامسة عشرة، وهو مجاني حتى الدراسة الجامعية.

لا تقوم ليبيا بنشر أي بيانات حول مؤشر معامل جيني أو المؤشرات الأخرى لتوزيع الثروات.

وقعت ليبيا على كل المعاهدات الدولية حول **حقوق الإنسان** واتفاقيات **حقوق العمال**، وتعد ليبيا في أعلى مؤشر التنمية على حسب النوع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية بالنسبة **للمساواة بين الجنسين** للدول النامية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

²أوتومان وكارلبرج (2007)

³IARC (2005)

⁴أوتومان وكارلبرج (2007)

⁵أبيدار وليتيمي (2005)

إن الإفراط في استخراج المياه الجوفية (معدل التجدد الحالي 130%) هو مصدر قلق كبير في ليبيا والدول المجاورة فهو يتسبب في اختراق مياه البحر للخزانات الطبيعية الساحلية للمياه العذبة ما يؤثر بالتالي على نوعية المياه وخصوبة التربة.⁶

أكبر مصدر لتلوث الهواء هو المصانع القديمة والاختناقات المرورية في المدن الرئيسية وبالقرب منها.

يظهر التصحر وتراجع النباتات الطبيعية في المساحات المحيطة بالمناطق التي يتم ربيها، وأدت الإدارة السيئة لتنمية المناطق الساحلية واستصلاح الأراضي إلى تقليل حجم المستنقعات مما أدى إلى فقدان التنوع الحيوي.⁷

⁶ LDK-ECO (2006)
⁷ وكالة البيئة الأوربية (2006)

تقييم أثر الاستدامة

نظرة عامة على المنهج المتبع

يتم قياس الآثار الاقتصادية المحتملة لتحرير التجارة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي باستخدام نموذج توازن عام صمم خصيصاً لهذه الدراسة، ويضم النموذج السيناريوهين التاليين:

سيناريو رقم 1: 'تحرير متواضع للتجارة'
90% خفض في التعريفات الجمركية، و50% تحرير للخدمات، و1% خفض في تكاليف الإنتاج من خلال تسهيل التجارة.

سيناريو رقم 2: 'تحرير طموح للتجارة'
97% خفض في التعريفات الجمركية، و50% تحرير للخدمات، و1% خفض في تكاليف الإنتاج من خلال تسهيل التجارة.

يتم استخدام التغيرات المتوقعة في المخرجات الاقتصادية للنموذج للتنبؤ بالآثار الاجتماعية والبيئية التي يتم تلخيصها في الأسفل، وهذه التدابير تخضع للتوصيات السياسية الواردة في نهاية هذا التقرير. النتائج الكاملة وشرح النموذج موجودة في التقرير النهائي الشامل المتاح باللغة الانجليزية في www.eulibya-sia.org.

نتائج النمذجة الاقتصادية

نظرة عامة

يُظهر تحليل النموذج آثاراً إيجابية على الدخل تنشأ عن اتفاقية تجارة حرة في كل من ليبيا والاتحاد الأوروبي بحلول عام 2018 وتتم ملاحظة أهم هذه الآثار تحت سيناريو اتفاقية طموحة بعيدة المدى.

تظهر الآثار الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي بصورة متواضعة، فمن المتوقع زيادة الدخل الحقيقي تحت إطار اتفاقية طموحة واضعين في الاعتبار الآثار بعيدة المدى بأقل من 0.1% أو 2876 مليون يورو.

أما بالنسبة لليبيا فالآثار الاقتصادية أوضح بكثير وهي تعكس الفرق الكبير في حجم اقتصاد كل من ليبيا والاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي بسبب اتفاقية تجارة حرة بنسبة تصل إلى 6% أو 514 مليون يورو، ومن المتوقع أيضاً زيادة أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة بمعدل يصل إلى 3.8% في إطار اتفاقية طموحة وهذه الزيادة أكبر ما تكون في قطاعي البتروكيماويات والإنشاءات، ومن المتوقع نمو الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة تصل إلى 7.8% في كل القطاعات ونمو الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة تصل إلى 15.3%.

جدول رقم 4 يقدم نظرة عامة على أهم الآثار المحتملة على ليبيا، ويتم تلخيص الآثار الاقتصادية بحسب القطاعات المختلفة بالتفصيل بعد ذلك يلدها الآثار الاجتماعية والبيئية، ثم يناقش هذا القسم المناطق التي يتم فيها التكامل الأعمق بشكل ملحوظ.

جدول رقم 4: أهم الآثار المحتملة على ليبيا⁸

ملخص الآثار على حسب القطاعات							
الوصف العام	أبعاد الاستدامة			التوصيات			
	اقتصادي	اجتماعي	بيئي				
الزراعة ومصادر الأسماك والمنتجات الغذائية المصنعة							
تغير في الإنتاج الزراعي الليبي عن طريق المنافسة مع الموردين الأوربيين	↑ ↓	زيادة محتملة في الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنتاج وخفض أسعار الاستهلاك وتقليل العمالة في بعض	↓	انخفاض مستوى الأمن الغذائي، وزيادة التعرض لتقلبات الأسعار العالمية، والهجرة من الريف إلى الحضر،	↑	تقليل تلوث التربة والمياه	25, 26, 27, 28, 15, 14

⁸ من المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية متواضعة في الاتحاد الأوروبي وصغيرة لدرجة لا يكون لها أي آثار اجتماعية أو بيئية هامة، ولهذا فإن هذا الجدول يتناول الآثار المحتملة على ليبيا فحسب.

22	انخفاض محدود في الملوثات الصناعية	↑	زيادة التعرض لتقلبات الأسعار العالمية	↑	خفض الأسعار، وتقليل العمالة داخل القطاع	ترجع في الصناعات الغذائية الليبية بسبب المنافسة مع الموردين الأوروبيين
10	مصادر مستدامة لأسمك التونا	↑	احتمالية زيادة الفرق في المستوى دخل الفرد بين الريف والحضر	↓	انخفاض في المخرجات؛ وزيادة في الأسعار	الالتزام بسياسات مصائد مستدامة*
الطاقة						
20, 18, 13	زيادة في غازات الاحتباس الحراري، تراجع محتمل في المناطق ذات الحساسية البيئية، وزيادة مخاطر حدوث كارثة بيئية	↓			زيادة هائلة في الدخل والإيرادات الحكومية	توسع كبير في قطاع النفط والغاز بسبب تحرير الخدمات وزيادة الاستثمارات
9, 2ب	انخفاض محتمل في استهلاك الوقود الحفري في أسواق الصادرات	↑	زيادة محتملة في العمالة الريفية والبنية التحتية	↑	زيادة مكونات رأس المال الثابت، التنوع الاقتصادي	تنمية مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من خلال تعزيز التعاون
الخدمات						
25	زيادة صغيرة محتملة في تلوث الهواء	↓	زيادة في الأجور، زيادة في الهجرة من الريف إلى الحضر	↑	زيادة في الدخل الحقيقي	توسع خدمات التشييد والتعمير في ليبيا
17	زيادة استهلاك المياه، زيادة احتمالية تلوث البيئة وتلف الأصول الثقافية	↓	انخفاض التفاوت في مستوى الدخل بين الريف والحضر، زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل، امتصاص العمالة من القطاعات التي تأثرت سلبيًا	↑	زيادة هائلة في مكونات الدخل الثابت، زيادة في دخل الفرد، التنوع الاقتصادي	توسع في الخدمات السياحية في ليبيا من خلال تحرير التجارة وزيادة الاستثمارات
24			تراجع العمالة في محلات التجزئة الصغيرة	↓	تحسن في الإنتاجية والنمو	تمركز وتوسع قطاع تجارة التجزئة في ليبيا بسبب المنافسة مع الموردين الأوروبيين
2ب	تعزيز القدرة على إدارة المخرجات البيئية في القطاعات الأخرى	↑				تحسن في الوصول إلى موردي الخدمات البيئية الأوروبيين في السوق الليبي
12			زيادة محتملة في مشاركة الإناث في قوة العمل	↑	تدفقات في توفير التكاليف وزيادة الكفاءات للقطاعات الاقتصادية الأخرى، خفض الأسعار	الإسراع في تطوير قطاع الاتصالات
3, 21			انخفاض طفيف في العمالة المحلية بسبب زيادة الكفاءة	↓	تدفقات في توفير التكاليف وزيادة الكفاءات للقطاعات الاقتصادية الأخرى، خفض الأسعار، خطورة حدوث عدم استقرار للشركات الليبية	زيادة حصة السوق لمقدمي الخدمات المالية الأوروبيين

من المتوقع توسع ناتج قطاع الطاقة في ظل أي سيناريو محتمل على الرغم من هامشية هذا التغير في السيناريوهات قصيرة المدى، فتحت السيناريوهات طويلة المدى في إطار اتفاقية متوازنة أو طموحة يتوقع توسع قطاع الطاقة بنسب 4% و 6% على التوالي، وهذا الاختلاف في النتائج بين سيناريوهات المدى القصير والمدى الطويل يمكن أن يعلل بسبب آثار الاستثمار، فبينما لا يتم وضع آثار الاستثمارات قصيرة المدى في الاعتبار فإن تأثيرها على الاقتصاد يظهر في السيناريوهات طويلة المدى.

أوضح توسع ممكن حدوثه يظهر في قطاع الإنشاءات مع زيادة أعلى تحت السيناريو قصير المدى، ولكن يعد هذا القطاع ذو أهمية بسيطة للاقتصاد الليبي فهو يمثل حوالي 3% من القيمة المضافة الكلية، وبالنسبة إلى ناتج الخدمات الاقتصادية الأخرى يتوقع انخفاضه بنسبة من 2 إلى 4% في ظل اتفاقية تجارة حرة متوازنة و بنسبة من 6 إلى 8% في ظل اتفاقية طموحة.

تشير نتائج النمذجة الاقتصادية أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تراجع بنسبة 1.5% في الإنتاج المحلي الليبي من الأغذية المصنعة، كما تشير النتائج إلى أن الإنتاج الليبي ليست له القدرة على المنافسة بشكل كبير؛ ومن المتوقع زيادة الواردات من الأغذية المصنعة بنسبة قد تصل إلى 16%.

من المتوقع أن تشهد الخدمات التجارية الأخرى المحددة في النموذج تراجعاً في المخرجات بنسبة ما بين 3% إلى 8% بحسب درجة تحرير البضائع والخدمات.

جدول 5 التغيرات في مخرجات القطاعات: ليبيا

اتفاقية طموحة		اتفاقية متوازنة		حصة 2007 من القيمة المضافة	
الأثار	الأثار	الأثار	الأثار		
-0.3%	2.4%	-0.8%	0.9%	9.5%	الناتج الأساسي
0.3%	6.1%	0.7%	4.3%	57.4%	الطاقة
-1.8%	2.1%	-2.0%	0.4%	1.3%	الأغذية المجهزة
-0.7%	1.8%	-1.9%	-0.4%	1.7%	الكيمويات
0.6%	0.9%	-2.5%	-2.3%	6.8%	التصنيع
7.5%	4.5%	5.0%	3.0%	3.0%	الإنشاءات
0.4%	3.4%	-0.4%	1.5%	10.1%	التجارة والتوزيع
-2.3%	-0.8%	-0.8%	0.2%	2.8%	النقل
-8.2%	-5.6%	-4.0%	-2.3%	4.6%	الخدمات التجارية الأخرى
0.5%	2.0%	0.0%	1.0%	2.8%	الخدمات الأخرى

المصدر: محاكاة النموذج، أي سي إي

يوضح جدول 6 بالأسفل التغيرات في الصادرات الإجمالية للاتحاد الأوروبي التي يحتمل ظهورها في ظل مختلف السيناريوهات مع تقسيم النتائج بحسب القطاعات للتوضيح حصة كل منها في الصادرات الكلية، ولن ينتج أي تغير ملحوظ في التدفقات التجارية الكلية للاتحاد الأوروبي تحت كل السيناريوهات المحتملة، فكل التغيرات أقل من 0,5%.

جدول 6 التغيرات الإجمالية في الصادرات، دول الاتحاد الأوروبي السبعة وعشرين (%)

اتفاقية طموحة		اتفاقية متوازنة		حصة 2007 من الصادرات الكلية	
الأثار	الأثار	الأثار	الأثار		
0.0%	0.1%	0.0%	0.0%	1.7%	الناتج الأساسي
0.1%	0.1%	0.3%	0.3%	2.8%	الطاقة
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	5.4%	الأغذية المجهزة
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	15.1%	الكيمويات
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	54.4%	التصنيع
0.4%	0.4%	0.2%	0.4%	0.6%	الإنشاءات
0.1%	0.1%	0.0%	0.0%	1.7%	التجارة والتوزيع
0.1%	0.1%	0.0%	0.0%	4.7%	النقل

0.0%	0.1%	0.0%	0.0%	11.9%	الخدمات التجارية الأخرى
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	1.8%	الخدمات الأخرى

المصدر: محاكاة النموذج، أي سي إي

يتم عرض التغيرات في حجم الصادرات الليبية الإجمالية مقسمة بحسب القطاعات المختلفة في جدول 7، ويحتوي العمود الأول حصص القطاعات المختلفة لعام 2007 من الصادرات وهو يشير إلى تركيز الصادرات الليبية في قطاع الطاقة في مقابل حصص ضئيلة جدا في الصادرات الإجمالية في القطاعات الأخرى فلا يتعدى أي قطاع آخر نسبة 2% من الصادرات، وعلى الرغم من توقع ظهور بعض التغيرات الهامة في هذه القطاعات إلا أن هذه التغيرات بسيطة نوعا ما بسبب المستوى المبني المنخفض للصادرات في هذه القطاعات، وبالتالي فإن الزيادة الهامة الوحيدة تظهر في قطاع الطاقة الذي ينمو بشكل محدود في ظل سيناريو اتفاقية تجارة حرة متوازنة ولكن في ظل سيناريو اتفاقية طموحة فإن صادرات هذا القطاع من المتوقع أن تزيد بنسبة 6% على المدى القصير و8% على المدى البعيد وهذه تعد زيادة كبيرة.

جدول 7 التغيرات في الصادرات الإجمالية، ليبيا (%)

الصادرات الكلية حصة 2007 من	اتفاقية متوازنة		اتفاقية طموحة		
	الآثار طويلة	الآثار قصيرة	الآثار طويلة	الآثار قصيرة	
0%	3.9%	5.9%	7.8%	7.8%	الناتج الأساسي
90%	2.3%	2.7%	7.9%	6.3%	الطاقة
0%	12.0%	12.0%	20.4%	17.6%	الأغذية المجهزة
2%	7.2%	6.6%	9.3%	7.9%	الكيمويات
1%	10.1%	4.5%	13.1%	6.1%	التصنيع
0%	3.4%	2.2%	4.3%	2.5%	الإنشاءات
2%	10.6%	7.8%	11.4%	8.4%	التجارة والتوزيع
2%	5.7%	3.7%	5.8%	3.8%	النقل
1%	12.3%	8.1%	14.1%	9.2%	الخدمات التجارية الأخرى
2%	0.0%	0.9%	-0.7%	0.5%	الخدمات الأخرى

المصدر: محاكاة النموذج، أي سي إي

يقدم جدول 8 التغيرات في الواردات الإجمالية وحصة كل قطاع من الواردات الكلية للاتحاد الأوروبي، وبشكل مشابه للنتائج التجارية الأخرى لن تتأثر الواردات الإجمالية للاتحاد الأوروبي بأي سيناريو محتمل، فهذا التغيرات أصغر من التغيرات في الصادرات فهي تقترب جداً من الصفر.

جدول 8 التغيرات في الواردات الإجمالية للدول الاتحاد الأوروبي السبع وعشرين

الواردات الكلية حصة 2007 من	اتفاقية متوازنة		اتفاقية طموحة		
	الآثار طويلة	الآثار قصيرة	الآثار طويلة	الآثار قصيرة	
2.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	الناتج الأساسي
7.6%	0.1%	0.0%	0.1%	0.1%	الطاقة
5.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	الأغذية المجهزة
12.9%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	الكيمويات
52.0%	0.0%	0.0%	0.1%	0.0%	التصنيع
0.5%	0.0%	0.0%	0.1%	0.0%	الإنشاءات
2.2%	0.1%	0.1%	0.1%	0.1%	التجارة والتوزيع
4.5%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	النقل
11.1%	0.0%	0.0%	0.1%	0.0%	الخدمات التجارية الأخرى
1.6%	0.0%	0.0%	0.1%	0.0%	الخدمات الأخرى

المصدر: محاكاة النموذج، أي سي إي

يتم عرض التغيرات الحادثة في الواردات الليبية بالنسبة لكل قطاع في جدول 9 بالأصل، من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في واردات الطاقة الليبية بنسبة تتراوح من 50 إلى 59% بحسب السيناريو، ويمكن تفسير هذا بشكل جزئي بسبب زيادة الطلب على الطاقة الناشئ عن النمو العام في الاقتصاد، بالإضافة لذلك فإن قطاع الطاقة الليبي يتكون بشكل أساسي من الاستخراج (تعدين النفط والغاز) والمعالجة التالية لذلك (البتر وكيمويات)، والتجارة في هذا القطاع تحدث في كلا الاتجاهين في العديد من مراحل الإنتاج وهذا من المفترض أن يزداد في إطار اتفاقية التجارة الحرة.

وبسبب تقليل القيود التجارية ستزيد الواردات في بعض القطاعات الأخرى؛ فنجدها ترتفع بنسبة تزيد على 10% في قطاع الكيمويات وبنسبة 13 إلى 18% في قطاع التصنيع الذي يكون الحصة الأكبر في الواردات حيث يشكل 50% منها، وسيؤدي تقليل القيود التجارية في القطاعات الخدمية إلى زيادة الواردات في كل هذه القطاعات وستكون أعلى زيادة في قطاع الإنشاءات على الرغم من أن هذا القطاع لا يشارك في الواردات الكلية إلا بنسبة 2%.

جدول 9 التغيرات في الواردات الإجمالية لليبيا (%)

الخدمات الأخرى	حصة 2018 من الواردات الكلية	اتفاقية متوازنة		اتفاقية طموحة	
		الأثار قصيرة	الأثار طويلة	الأثار قصيرة	الأثار طويلة
الخدمات الأخرى	0.6%	18.6%	7.3%	15.3%	9.4%
الخدمات التجارية	15.6%	9.0%	3.9%	9.2%	4.0%
النقل	5.3%	13.2%	5.9%	17.4%	8.4%
التجارة والتوزيع	1.5%	23.7%	7.9%	25.0%	8.6%
الإنشاءات	2.0%	43.0%	20.8%	37.7%	17.8%
التصنيع	50.1%	16.2%	17.8%	12.4%	15.3%
الكيمويات	6.1%	12.6%	10.3%	12.5%	10.3%
الأغذية المجهزة	8.1%	9.5%	7.4%	6.6%	5.6%
الطاقة	7.4%	59.4%	53.8%	53.0%	49.8%
الناتج الأساسي	3.2%	8.3%	5.1%	6.8%	4.1%

المصدر: محاكاة النموذج، أي سي إي

العمالة في كل قطاع

لا تتأثر العمالة والتوظيف في الاتحاد الأوروبي بسبب اتفاقية التجارة الحرة في مختلف القطاعات، وبالنسبة لليبيا فإن الأثر أوضح إلى حد ما كما نرى في جدول 10 الذي يُظهر التغيرات في إطار السيناريوهات المختلفة بالنسبة لكل من العمالة الماهرة وغير الماهرة، وهذه التغيرات في العمالة في مختلف القطاعات تعكس التغيرات الواقعة في مخرجات هذه القطاعات، فكما ينمو الإنتاج في قطاع الطاقة في كل السيناريوهات نجد أن العمالة الماهرة وغير الماهرة تزيد أيضا في هذا القطاع، والقطاع الآخر الذي سيشهد زيادة ذات أهمية هو قطاع الإنشاءات وهذا ينعكس أيضا في التغيرات الحاصلة في العمالة والتوظيف في هذا القطاع، ففي إطار كل السيناريوهات تزيد العمالة الماهرة وغير الماهرة في قطاع الإنشاءات، وبينما ينمو كل من قطاعي الطاقة والإنشاءات فإن ناتج الخدمات التجارية الأخرى ينخفض بشكل جزئي بسبب المنافسة من الاتحاد الأوروبي، وهذا أيضا يظهر في انخفاض كل من العمالة الماهرة وغير الماهرة في هذا القطاع.

جدول 10 التغيرات في التوظيف في مختلف القطاعات في ليبيا، العمالة الماهرة وغير الماهرة (%)

الخدمات الأخرى	اتفاقية متوازنة				اتفاقية طموحة			
	الأثار قصيرة المدى		الأثار طويلة المدى		الأثار قصيرة المدى		الأثار طويلة المدى	
	عمالة ماهرة	عمالة غير ماهرة	عمالة ماهرة	عمالة غير ماهرة	عمالة ماهرة	عمالة غير ماهرة	عمالة ماهرة	عمالة غير ماهرة
الخدمات الأخرى	0.7	0.7	-0.6	-0.6	1.8	1.6	-0.2	-0.4
الخدمات التجارية	4.1	4.0	1.1	1.0	5.1	4.8	0.5	0.2
النقل	-0.4	-0.6	-1.0	-1.3	-0.3	-1.0	-1.2	-2.0
التجارة والتوزيع	-1.1	-1.3	-0.9	-1.2	-0.3	-1.1	-0.1	-1.0
الإنشاءات	-2.8	-3.0	-1.4	-1.7	-1.0	-1.8	1.0	0.2
التصنيع	2.8	2.6	5.3	5.0	4.1	3.2	8.0	7.0
الكيمويات	0.8	0.5	0.5	0.1	1.6	0.6	1.1	0.0
الأغذية المجهزة	0.7	0.7	-0.6	-0.6	1.8	1.6	-0.2	-0.4
الطاقة	4.1	4.0	1.1	1.0	5.1	4.8	0.5	0.2
الناتج الأساسي	0.7	0.7	-0.6	-0.6	1.8	1.6	-0.2	-0.4

النقل	-0.2	-0.4	-0.1	-0.4	-1.6	-2.6	-1.4	-2.5
الخدمات التجارية	-2.8	-3.1	-2.8	-3.0	-7.2	-7.9	-7.1	-7.9
الخدمات الأخرى	0.9	0.7	0.2	-0.1	2.0	1.2	0.8	0.0

المصدر: محاكاة النموذج، أي سي إي

الآثار الاجتماعية والبيئية على ليبيا

الزراعة والأغذية المصنعة

من المتوقع حدوث آثار إيجابية وأخرى سلبية على الإنتاج الزراعي في ليبيا مع تأثير سلبي على الإنتاج العام ما لم يتم اتخاذ تدابير لمعالجة الوضع، وقد يحدث أيضاً ضغط متزايد على بيئة الحضر ناتج عن الإسراع بعملية **تتجير الزراعة** وما يترتب عليها من هجرة من الريف إلى الحضر، ومن المتوقع أن تكون الآثار الكلية قليلة نسبياً؛ لكنها ستضيف من الضغوط المرتبطة بالتنمية الاقتصادية الليبية وحاجتها إلى سياسات وقوانين بيئية أقوى.

يعد **الأمن الغذائي** مسألة هامة في ليبيا ويتوقع أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الاعتماد على الأغذية المستوردة؛ وعلى الرغم من ذلك يحتمل أن تنخفض أسعار **الغذاء** مما يؤثر إيجاباً على مستويات **الفقر** في الحضر، ويتوقع حدوث آثار بيئية إيجابية ناتجة عن تقليل التلوث لكنها ستكون صغيرة نسبياً.

الطاقة والصناعات البتروكيميائية

ربما يضيف التوسع السريع في صناعة النفط والغاز إلى الآثار السلبية **للتلوث ولتراجع** المناطق ذات الحساسية الحيوية، وعلى الرغم من ذلك فإن التعاون في مجال تطوير الطاقة الشمسية له **منافع** بيئية محتملة لكلا الطرفين على المدى البعيد.

الخدمات

هناك آثار بيئية سلبية ملحوظة يمكن ربطها **بصناعة التشييد والبناء** خاصة توريد المواد الخام وتلوث الهواء الناتج عن صناعة الأسمنت وأنشطة البناء.

تنشأ أهم **الآثار البيئية** لإدخال التوزيع الحديث للخدمات بسبب تأثير نقل المنتجات على نطاق أوسع، وقد يكون لذلك آثار **ملوثة** وقد يساهم في **تغير المناخ**.

من المتوقع أن يرتفع **مستوى الأجور** في القطاعات التي يزيد فيها الإنتاج والعكس بالعكس، فالمنافسة من شأنها تحفيز وتحسين الإنتاجية مما قد يؤدي إلى معدلات أعلى للأجور، ويعتمد هذا على السياسة الداخلية الليبية وعوامل أخرى تساهم في تنويع الاقتصاد الليبي.

القطاعات الخدمية التي سيكون لها تأثير بيئي كبير في أغلب الأحوال هي **قطاع السياحة والخدمات البيئية وتوزيع الخدمات**، ويتيح تحرير الخدمات السابقة الفرصة لمراقبة وتحكم أفضل للانبعاثات الملوثة وغيرها من نواحي الإدارة البيئية.

الآثار على الاتحاد الأوروبي

بسبب تقدم المؤسسات الاجتماعية والبيئية في الاتحاد الأوروبي وبسبب الحجم الاقتصادي الكبير للاتحاد فإن الآثار الاجتماعية والبيئية الناشئة عن اتفاقية تجارة حرة مع ليبيا محدودة؛ مع ذلك من المتوقع حدوث آثار اقتصادية إيجابية بحسب القطاعات.

- زيادة **الفرص التجارية** للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي من خلال تقليل القيود على النواحي
- **أمان أكبر من ناحية الطاقة** للمستهلكين الأوروبيين من خلال التكامل مع الإمدادات الليبية.

تكاملاً أعمق

الاستثمار

إن الاستثمارات التي قد تنشأ عن اتفاقية تجارية من شأنها أن تسمح لليبيا بتطوير قاعدتها التكنولوجية.

المشتريات العامة

إن عنصر المشتريات العامة في الاتفاقية التجارية قد يكون له آثارًا مختلفة بناءً على صيغة بنود الاتفاقية، فسيكون لعنصر مشتريات عامة يتميز بالشفافية تأثير محدود؛ ولكن في حالة وجود بنود تنص على معاملة الموردين الأوروبيين معاملة الموردين المحليين فإن التأثير الاقتصادي لهذا العنصر سيكون تأثيرًا كبيرًا، وبينما يصعب قياس آثار ذلك فيمكن جدًا أن يؤدي إلى خفض تكلفة المنتجات في عقود المناقصات.

سياسة المنافسة

إن الإصلاحات في مجال سياسة المنافسة التي ستضمن في الاتفاقية يمكن أن يكون لها آثار مختلفة بحسب صيغ بنود الاتفاقية، سيستفيد المستهلكون الليبيون أكبر استفادة من قانون أقوى حيث يتوقع أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاع مستوى جودة المنتجات والخدمات، وسيؤدي هذا غالبًا إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك وما يرتبط بذلك من فائدة تعود على الاقتصاد ككل.

وستحدد صيغة البنود التي تتحدث عن المنافسة الآثار الاقتصادية ولكن الآثار الاجتماعية والبيئية لن تكون ذات ارتباط مباشر بالآثار الاقتصادية.

حقوق الملكية الفكرية

إن الاتفاقية المقترحة سيكون لها تأثير إيجابي على ليبيا في مجال إصلاح الملكية الفكرية مما سيساعد في جذب استثمارات أجنبية ومحلية جديدة، والأهم من ذلك أنها ستساعد وتسهل وتسرع من انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية.

ولكن سيكون لنظام حماية للملكية الفكرية يفوق قواعد التريبيس - خاصة في نواحي براءات الاختراع وحقوق النشر - أثر سلبي على ليبيا؛ وهذا بسبب تغير الحالة من سالب تريبيس إلى موجب تريبيس دون استعداد جيد ودون الوقت اللازم لبدء عملية تصنيع.⁹

تسهيل التجارة

من المحتمل أن تكون تكاليف المعاملات التجارية في ليبيا أعلى منها في الاتحاد الأوروبي فيما عدا صادرات النفط الليبية، ومن المتوقع أن تطبق إجراءات توفير النفقات في ليبيا بشكل أساسي وبالنسبة للواردات أكثر من الصادرات.

⁹ انظر لجنة حقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة. الصحة العامة والابتكار وحقوق الملكية الفكرية. جنيف منظمة الصحة العالمية، 2006

التوصيات السياسية

نقدم التوصيات السياسية التالية للإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الآثار الإيجابية ومنع وتقليل الآثار السلبية، فهناك ثلاثة أنواع من الإجراءات المقترحة: إجراءات تجارية يمكن إدخالها في الاتفاقية؛ وإجراءات غير تجارية تتعلق بالتعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي يمكن أن تصاحب الاتفاقية؛ وإجراءات سياسية داخلية يمكن تنفيذها بالتوازي مع اتفاقية التجارة.

الإجراءات التجارية

1. إدخال فصل في اتفاقية التجارة الحرة حول تنمية التجارة والاستدامة يتناول القضايا البيئية والاجتماعية.
2. إدخال الاعتبارات البيئية في نصوص الفصول الأخرى ومن ضمنها:
 - أ. التعامل المرحلي مع تحرير التجارة والاستثمارات في القطاعات التي لها علاقة بالبيئة للسماح بتنفيذ التشريعات والقوانين البيئية قبل التحرير الكامل لهذه القطاعات.
 - ب. تسريع تحرير وتسهيل التجارة في الخدمات والبضائع البيئية.
3. يجب أن يتم تنفيذ تحرير الخدمات المالية على مراحل لتقليل آثار تكيف صناعة الخدمات المالية الليبية وللتأكد من السن المسبق لتشريعات محلية فعالة.
4. لا يجب التقيد بإجراءات صارمة بشأن حقوق الملكية الفكرية أكثر مما تتطلبه اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية.
5. يجب أن تتضمن الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في الاتفاقية نصوصا حول مشاركة الشركات الليبية ومن ضمن ذلك دعم تحديث التكنولوجيا، والتعليم المؤسسي للتكنولوجيا، وتطوير التصميم والقدرات الهندسية المحلية.
6. يجب أن تقتصر إجراءات توفير المشتريات العامة في الاتفاقية على تلك الأنواع من العقود التي تكون تكاليفها الإجرائية أقل بكثير من المدخرات المتوقعة والتي لا تلعب دورا هاما في الإدارة الاقتصادية المحلية أو في تطبيق الإستراتيجية الليبية طويلة المدى.
7. يجب أن تقتصر إجراءات السياسة التنافسية في الاتفاقية على التعاون لتطوير القوانين والسياسات التنافسية الليبية والتي تناسب احتياجات ليبيا الخاصة في المرحلة الحالية من التنمية.
8. دعم وكالات التدويل المحلية والأوروبية لتوفير المعلومات الضرورية عن السوق ومساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد على التغلب على العقبات التنظيمية والمالية والمعرفية للتصدير إلى ليبيا.

إجراءات تتعلق بالتعاون

9. برنامج تعاوني في مجال الطاقة الشمسية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا وغيرها من دول المغرب العربي، ويجب التفكير في تضمين دول شرق المتوسط، ويتوقع أن يستغرق مثل هذا البرنامج عقدين على الأقل ليؤتي ثماره ولهذا يجب أن يبدأ بأسرع ما يمكن.
10. التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي في التنفيذ الكامل لشروط اللجنة الدولية للحفاظ على أسماك التونا في المحيط الأطلسي.
11. التعاون والمساعدة في تنمية وتطبيق برنامج التحديث الليبي بهدف تمكين الشركات الصناعية من الاستجابة بشكل إيجابي للمنافسة المتزايدة من الموردين الأوروبيين، وهناك برنامج مشابه في تونس وقد أثبت فعاليته في تحديث المعدات التقنية ونقل المهارات الفنية وتحسين إعادة الهيكلة المالية واللوجيستية.
12. التعاون والمساعدة في تقوية تشريعات صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية والتحول التدريجي للمعايير الأوروبية.
13. التعاون والمساعدة في تعزيز التشريعات البيئية في ليبيا مع التركيز على صناعة النفط والغاز والإنشاءات وحماية المناطق ذات الحساسية الحيوية.
14. التعاون والمساعدة في تشجيع أنظمة الري الحديثة وجمع المياه وتقنيات إعادة استخدامها وذلك لتقليل آثار تغير نظام الإنتاج الزراعي.
15. التعاون والمساعدة في تقوية القدرة الإدارية الليبية على التفاوض وعلى تنفيذ الإصلاحات التجارية من خلال الزيارات والإعارة للمؤسسات المشابهة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الإجراءات المحلية للاتحاد الأوروبي

16. استمرار الجهود المتعلقة بزيادة الترابط بين سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن تغيرات المناخ وإمدادات الطاقة مثل تقليل الاعتماد على الوقود الحفري المستورد.

الإجراءات المحببة للبيئة

17. وضع إستراتيجية سياحية دائمة للتقوية إجراءات حفظ الأصول البيئية والثقافية وذلك للتأكد من عدم حدوث خسارة ناشئة عن النمو في قطاع السياحة.
18. تعزيز التشريعات البيئية مع التركيز على صناعة النفط والغاز والإنشاءات وحماية المناطق ذات الحساسية الحيوية.
19. تطوير إستراتيجية قومية للتنمية المستدامة بحسب ما يتطلبه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام 1992.
20. تطوير خطة لمواجهة الكوارث الطبيعية لوضع الأخطار المتزايدة الناتجة عن النمو في صناعة النفط والغاز في الاعتبار.
21. القيام بإجراءات فعالة للتقوية القواعد الخاصة بالخدمات المالية قبل تنفيذ إجراءات التحرير.
22. تطوير وتنفيذ برنامج للتحديث الصناعي يستهدف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بهدف تمكين هذه المؤسسات من الاستجابة الإيجابية للمنافسة المتزايدة من الموردين الأوروبيين.
23. تقوية التخطيط الاستراتيجي لتنوع الاقتصاد في القطاعات التكنولوجية ومن ضمن ذلك برامج التحديث التكنولوجي والاندماج في شبكة الموردين العالميين.
24. إصلاح نظم قطاع التجزئة للأخذ في الاعتبار الاختراق المتزايد للموردين الأوروبيين.
25. تقوية البرامج الاجتماعية لتخفيف ضغط استخدام العمالة المهاجرة وبخاصة في الإنشاءات.
26. التعاون والمساعدة في تشجيع أنظمة الري الحديثة وجمع المياه وتقنيات إعادة استخدامها وذلك لتقليل آثار تغير نظام الإنتاج الزراعي.
27. تقوية البرامج الاجتماعية الريفية لمواجهة الآثار النوعية المحتملة الناتجة عن انخفاض العمالة الزراعية.
28. تحسين إمدادات الدعم الغذائي لزيادة الكفاءة أثناء درء الآثار المتزايدة لتقلب الأسعار العالمية.